

Distr.: General
15 July 2009
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٩٥ (ت) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	
٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	الأرجنتين
٤	كولومبيا
٥	كوبا
٧	الجمهورية التشيكية (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)
١١	لبنان
١٢	المكسيك
١٣	نيكاراغوا
١٤	قطر
١٤	الجمهورية العربية السورية
١٥	أوكرانيا

* A/64/50.



أولا - مقدمة

- ١ - دعت الجمعية العامة، في الفقرة ٢ من قرارها ٦٨/٦٣ المتعلق بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، جميع الدول الأعضاء إلى أن توافي الأمين العام بمقترحات عملية بشأن تدابير دولية لكفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي من أجل صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.
- ٢ - وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ أرسلت مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء لتوجيه انتباهها إلى الفقرة ٢ من القرار ٦٨/٦٣، وطلب المعلومات ذات الصلة عن المسائل المبينة أعلاه. ويتضمن الفرع الثاني أدناه الردود الواردة من الأرجنتين، وأوكرانيا، والجمهورية التشيكية (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والجمهورية العربية السورية، وقطر، وكوبا، وكولومبيا، ولبنان، والمكسيك، ونيكاراغوا. وستدرج الردود الإضافية التي ترد في إضافة لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩]

- ١ - طلبت الجمعية العامة من الدول الأعضاء في قرارها ٦٨/٦٣ المعنون "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي" أن تقدم مقترحات عملية بشأن تدابير دولية لكفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي من أجل صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.
- ٢ - ووفقا لذلك تقدم جمهورية الأرجنتين تعليقاتها الأولية بهذا الصدد:
- (أ) تفهم جمهورية الأرجنتين أن النظام القانوني القائم ثبتت عدم ملاءمته لدرء خطر عسكرة الفضاء الخارجي؛
- (ب) وفي هذا السياق تعتبر الأرجنتين أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي اتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة، باعتبارها مساهمة هامة في هئية بيئة من التفاهم والتعاون تسهم في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛
- (ج) وينبغي الشروع في عملية في استكمال المبادئ المتعلقة برصد الأرض عن بُعد باستخدام السواتل. فالمبادئ القائمة، التي اعتمدها الجمعية العامة بموجب قرار اتخذته في

عام ١٩٨٦، أصبحت غير ملائمة للحالة الراهنة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ تتضمن أحكاماً لا تسمح للبلدان النامية باستخدام المعلومات المستقاة. ويمكن في إطار عملية الاستكمال هذه النظر في إنشاء برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات المحصلة من الفضاء في إدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ، الذي نظرت فيه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛

(د) ومن المستصوب بنفس الطريقة الشروع، في إطار مؤتمر نزع السلاح - الذي هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح - في التفاوض على صك قانوني دولي لمنع تسليح الفضاء الخارجي. وهذه الولاية التفاوضية، بالإضافة إلى نطاقها وأهميتها الموضوعية، اللذين سيتحددان عن طريق التفاوض بين الأطراف، ستشكل دليلاً على عزم المجتمع الدولي على الحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتؤيد الأرجنتين اقتراح الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية الداعي إلى التفاوض، في إطار مؤتمر نزع السلاح، على معاهدة لمنع تسليح الفضاء الخارجي؛

(هـ) إنشاء آليات من طرف واحد وثنائية ومتعددة الأطراف وإقليمية وعالمية لتوفير المعلومات من أجل بناء الثقة في البرامج الفضائية التي تنفذها الدول. وتشمل هذه الإجراءات دعوة مراقبين لحضور عمليات إطلاق الأجسام الفضائية، وإقامة عروض للتكنولوجيا الخاصة بالصواريخ، والإشعار بإطلاق المركبات الفضائية وتشغيلها، وما إلى ذلك من إجراءات؛

(و) وتحقيقاً لذلك يمكن أن تُنشئ الجمعية العامة فريقاً مكوناً من خبراء حكوميين يُعنى بتدابير بناء الثقة في مجال أنشطة الفضاء، ويتولى تحديد النطاق ومجالات التركيز والاختصاصات فيما يتعلق بإنشاء آلية أو نظام أو سجل طوعي موحد لأنشطة الفضاء، تُشرف عليه الأمم المتحدة، ويشمل تقديم إشعارات. ويمكن أن يستعين الفريق في عمله بالمعاهدات والمدونات والمبادئ والمبادرات العالمية أو الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال آلية الإعلانات السنوية التي تنص عليها مدونة سلوك لاهاي المتعلقة بالقذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائي.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩]

معلومات عامة

١ - تسهم الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها في الفضاء الخارجي في الوقت الحاضر في تحسين مستوى معيشة البشر، عن طريق توفير وسائل اتصال فعالة، والتنبؤ بالطقس، والإنذار المبكر بالكوارث، ورصد البيئة، والتعليم عن بُعد، واستخدام النظم العالمية للملاحة الساتلية في جملة أمور.

٢ - ونظرا لما سبق تشجع الأمم المتحدة على إنشاء آليات تنظيمية لكفالة الاضطلاع بجميع هذه الأنشطة للأغراض السلمية فقط "من طرف جميع البلدان بغض النظر عن مدى تقدمها الاقتصادي أو العلمي، دون المساس بأمن أية دولة، وبما يتفق مع روح المعاهدة التي تتضمن المبادئ الناظمة للأنشطة فيما يتصل باستخدام الفضاء الخارجي، ومع أهداف هذه المعاهدة ومقاصدها".

٣ - وقد أنشأت الجمعية العامة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي تضم ٦١ دولة عضواً وتُعنى بتنسيق ما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة في هذا الميدان.

٤ - ومع ذلك فالأمر الذي يشغل بال المجتمع الدولي اليوم فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي هو إمكانية نشر نظم عسكرية من شأنها أن تدفع إلى سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإلى استخدام مصادر الطاقة النووية فيه. وهو واقع يجعل النظام القانوني المنطبق على الفضاء الخارجي غير كاف لكفالة عدم عسكرة هذا الفضاء.

٥ - وتلك هي الأنشطة هي التي قوضت الثقة في الفضاء الخارجي، وفتحت الباب أمام سباق التسلح في الفضاء. ويمكن القول بأن النتائج المترتبة على هذا الوضع فيما يتعلق بأمن البشر هي نتائج لا يمكن حصرها، كما يمكن أن يضر ذلك بالتنمية وبحرية استكشاف الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية.

مقترحات لبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي

٦ - نظرا لما سبق يتعين اتخاذ تدابير دولية لتحقيق الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي من أجل طمأننة المجتمع الدولي، وتحقيقا لذلك يُقترح ما يلي:

- (أ) إنشاء آلية تقدم الدول في إطارها تقارير دورية تبين فيها ما تقوم به من أنشطة الفضاء الخارجي، مع إيضاح الأسباب التي تدعوها إلى استخدام هذه الوسيلة؛
- (ب) إنشاء آلية للتحقق من الأنشطة التي تنفذها الدول في الفضاء الخارجي؛
- (ج) وأخيرا، من المهم النظر في وضع نظام مصمم خصيصا لكشف حطام الفضاء وإدارته من خلال التعاون الدولي.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

١ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٦٣ جميع الدول الأعضاء إلى أن تواصل موافاة الأمين العام بمقترحات عملية بشأن تدابير دولية لكفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي من أجل صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. واستجابة لهذه الدعوة تود حكومة جمهورية كوبا إبداء الملاحظات التالية:

٢ - ولقد تحولت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إلى مطلب عالمي منذ زمن طويل، نظرا لما ينطوي عليه هذا السباق من خطر حسيم يهدد السلام والأمن الدوليين. ونتيجة لذلك وضع المجتمع الدولي سلسلة من الصكوك القانونية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، من بينها معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية (١٩٦٣) ومعاهدة الفضاء الخارجي (١٩٦٧) والاتفاق المنظم لأنشطة الدول في القمر والأجرام السماوية الأخرى (١٩٧٩).

٣ - وكان لهذه الصكوك دور إيجابي في تشجيع الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة في الفضاء. واكتسبت أهمية أيضا فيما يتعلق بحظر نشر أسلحة الدمار الشامل والقيام بأنشطة عسكرية محددة في الفضاء الخارجي.

٤ - وتؤيد كوبا الجهود الجارية بهذا الصدد في الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح، ولا سيما التفاوض في إطار المؤتمر على صك قانوني دولي لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وتحقيقا لهذا الغرض تؤيد كوبا إنشاء لجنة خاصة على الفور لبدء المفاوضات. ويشكل قرار الجمعية العامة ٦٨/٦٣ مساهمة هامة جدا في هذه الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

٥ - وخلال الاجتماع الوزاري الذي عقده مكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أعرب رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز عن قلقهم إزاء النتائج السلبية لتطوير ونشر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى امتلاك تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، وهو ما من شأنه إطلاق العنان لسباق التسلح وتطوير منظومات قذائف متقدمة في نهاية المطاف وتزايد أعداد الأسلحة النووية.

٦ - غير أن الأحداث الدولية تدل في الواقع على أن هذه المعاهدات غير كافية لمنع تسليح الفضاء. وللأسف فإن جزءاً لا يُستهان به من الأجسام الموجودة حالياً في الفضاء الخارجي لا تهدف إلى حل مشاكل البشرية، بل إنها على النقيض من ذلك تُخدم أغراضاً عسكرية أو أغراضاً تجسسية تؤدي إلى تزايد الحطام الفضائي. وهذه مشكلة من أكبر المشاكل التي نواجهها حالياً في الفضاء الخارجي.

٧ - وقد شهدنا خلال مؤتمر نزع السلاح المعقود في جنيف العام الماضي العرض الرسمي لمبادرة مشتركة بين حكومة الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، تتضمن مشروع معاهدة لمنع تسليح الفضاء الخارجي، وهي مبادرة حظيت بتأييد عدد من البلدان، ولا تهدف فقط إلى حظر نشر الأسلحة في الفضاء، بل وكذلك حظر استخدام القوة ضد السواتل أو غيرها من أشكال الأجسام الفضائية.

٨ - وتكرر كوبا القول بأن هذه المبادرة هي مبادرة عملية لصون السلام والأمن الدوليين في مجال أنشطة الفضاء، وتتطلب دعماً من المجتمع الدولي لترجمتها إلى واقع. غير أنها لقيت معارضة من بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتخل عن تنفيذ برنامجها المسمى "الدرع المضاد للصواريخ" الذي يشمل أسلحة تتراوح ما بين مدافع الليزر وصواريخ تدمير السواتل.

٩ - وبالرغم من أن تدابير الشفافية وبناء الثقة ليست بديلاً عن تدابير الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وليست شرطاً مسبقاً لتطبيق تلك التدابير، فإن من شأنها مع ذلك تيسير تنفيذ الالتزامات في مجال نزع السلاح وإجراءات التحقق منها. ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما يلي:

- عقد مؤتمر دولي يبحث التقيد الصارم بالاتفاقات القائمة في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
- مراجعة النظام القانوني الراهن الذي يحكم أنشطة الفضاء الخارجي، على ضوء التطورات في التكنولوجيا، وهو إجراء دأبت بعض الدول على إعاقته في اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
- إبرام اتفاقات متعددة الأطراف ترمي إلى تبادل المعلومات بشأن استخدام الفضاء الخارجي
- وضع آليات للتعاون الدولي تكفل لجميع البلدان إمكانية الاستفادة على قدم المساواة من منافع استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

- تبادل المعلومات عن الاتجاهات الرئيسية في السياسة الفضائية التي تنهجها الدول، والبرامج الرئيسية لبحوث واستخدام الفضاء الخارجي، وعن البارامترات المدارية للأجسام الفضائية
- دعوة مراقبين لحضور عمليات إطلاق الأجسام الفضائية بصورة طوعية
- إقامة عروض لتكنولوجيا الفضاء والصواريخ
- تقديم إخطارات عن العمليات المتوقعة لإطلاق المركبات الفضائية، والمناورات الفضائية المتوقعة التي يمكن أن تقترب بشكل خطير من مركبات فضائية تابعة لدول أخرى، وعن عودة المركبات الفضائية الموجهة من مدارها إلى الغلاف الجوي
- إجراء مشاورات بغرض إيضاح المعلومات المقدمة عن برامج وبحوث واستعمال الفضاء الخارجي، وعن الحالات الغامضة، وكذلك عن المسائل الأخرى المثيرة للقلق من أجل دراسة تطبيق تدابير الشفافية وبناء الثقة المتفق عليها بالنسبة لأنشطة الفضاء
- ١٠ - وفيما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، وهو أمر يشكل أيضا مصدر قلق دولي، ترى كوبا أنه ريثما يتضح الإطار الأمني ويتم إحراز تقدم نحو التزامات ملموسة في هذا الاتجاه، ينبغي قدر المستطاع تقييد استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يقترن هذا التقييد في الاستخدام بموافقة الدول الأخرى بمعلومات مفصلة وشفافة توضح التدابير المتخذة لكفالة الأمن.
- ١١ - ويمكن أن تسهم تدابير الشفافية وبناء الثقة إسهاما هاما في وضع معاهدة جديدة بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي، واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أجسام فضائية، واعتماد تلك المعاهدة وتطبيقها. وسوف تسهم تلك التدابير أيضا في تهيئة الظروف المواتية للتشاور بشأن إبرام اتفاق جديد.

الجمهورية التشيكية (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩]

ملاحظة تهيديية

- ١ - يرى الاتحاد الأوروبي أنه من المهم، في سياق أنشطة الفضاء الخارجي الآخذة في الاتساع والتي تُسهم في تنمية البلدان، السعي إلى تعزيز أمن تلك الأنشطة علاوة على أمن

الأجسام الموجودة في الفضاء. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على هذه المسألة، وهو ملتزم بوضع وتطبيق تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بالاستخدام السلمي والأمين للفضاء الخارجي. ويُذكر أن حادث التصادم غير المسبوق الذي وقع في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٩ بين ساتلين أثبت بما لا يدع مجالاً للشك جدوى النهج البراغماتي والعملي المنحى الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي.

٢ - ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للاتفاقات القائمة ذات الصلة التي تتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي، وهي الاتفاقات التي تنص بالفعل على طائفة عريضة من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة ويعتبرها الاتحاد الأساس الذي ينبغي الاستفادة منه كنقطة انطلاق.

٣ - وقد صوتّ الاتحاد الأوروبي مؤيداً لقرارات الجمعية العامة ٧٥/٦١ و ٤٣/٦٢ و ٦٣/٦٨ المتعلقة بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وأكد التأييد الواسع النطاق الذي حظيت به هذه القرارات أهمية إرساء نظام طوعي يشمل تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة استناداً إلى جملة أمور منها المبادئ التالية:

(أ) حرية الجميع في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛

(ب) الحفاظ على أمن وسلامة الأجسام الفضائية في مدارها؛

(ج) إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح الأمنية والدفاعية المشروعة للدول.

٤ - ويعترف الاتحاد الأوروبي أيضاً بالعمل الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. فالمبادئ التوجيهية للتخفيف من الحطام الفضائي التي اعتمدها اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وأقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٦٢ لهي مساهمة قيّمة في الحفاظ على البيئة الفضائية. وتتواءم هذه المبادئ التوجيهية تماماً مع الأغراض المنشودة من مدونة قواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي وضعها.

٥ - ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضاً المبادرة الرامية إلى ضمان استدامة أنشطة الفضاء على المدى الطويل، التي اقترحت على لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إدراجها في جدول الأعمال كبنود جديد. وتبرهن المشاركة المتواصلة للعديد من الدول والمشغلين التجاريين والمنظمات الدولية المعنية على ما يوليه هؤلاء من عناية وأهمية لإيجاد تدابير ملموسة كفيلة بتعزيز أمن أنشطة الفضاء الخارجي. وتتسق المبادرة وتتكامل تماماً مع خطة الاتحاد الأوروبي لوضع مدونة قواعد سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أن يتم بشكل رسمي، في اجتماع اللجنة الرئيسية المزمع عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، إضافة

استدامة أنشطة الفضاء على المدى الطويل إلى جدول أعمال عام ٢٠١٠ للجنة الفرعية العلمية والتقنية المنبثقة من اللجنة.

٦ - وعلى الصعيد الأوروبي، جرى في عام ٢٠٠٤ اعتماد مدونة أوروبية لقواعد السلوك بشأن التخفيف من الحطام الفضائي، المراد منها التقليل من توليد الحطام في الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة الفضاء الأوروبية الرامية إلى تحسين التنسيق فيما بين الاتحاد الأوروبي والوكالة الفضائية الأوروبية والدول الأعضاء فيهما.

مشروع مدونة قواعد سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي

٧ - في أعقاب الرد المشترك على القرار ٧٥/٦١، الذي أعرب فيه الاتحاد الأوروبي عن اعترافه اقتراح مدونة لقواعد السلوك بشأن الأجسام الفضائية وأنشطة الفضاء الخارجي، قام الاتحاد، على مستوى الخبراء، بإعداد مشروع مدونة لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي أقره مجلس الاتحاد الأوروبي يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٨ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن وضع مدونة لقواعد السلوك، طوعية وغير ملزمة قانوناً، سيؤدي إلى تعزيز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها والقدرة على التنبؤ بها بسبل منها الحد من التدخل الضار والمصادمات والحوادث في الفضاء الخارجي أو تقليصها إلى أدنى حد.

٩ - ويستند مشروع المدونة المذكورة إلى المبادئ الرئيسية الثلاثة الواردة أعلاه (انظر الفقرة ٣) التي ينبغي الاسترشاد بها فيما يتعلق بأنشطة الفضاء.

١٠ - وينطبق مشروع المدونة على جميع أنشطة الفضاء الخارجي التي تقوم بها الدول أو الكيانات غير الحكومية، بما فيها الأنشطة المنفذة في إطار المنظمات الحكومية الدولية. وهي تغطي أنشطة الفضاء الخارجي المدنية والعسكرية.

١١ - ويدعو مشروع المدونة إلى إحراز تقدم في مجال الانضمام إلى معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها وترتيباتها الأخرى القائمة وتنفيذها، حيث تلتزم الأطراف المنضمة بالامتثال لها، وإحراز تقدم نحو الانضمام إليها، وتنفيذها، وتعزيز عالميتها.

١٢ - ويكمل مشروع المدونة الإطار القائم من خلال تقنين ممارسات مثلى جديدة ومبتكرة في مجال عمليات الفضاء تشمل آليات للإخطار والتشاور والتحقق وجمع المعلومات، من شأنها أن تعزز الثقة والشفافية بين الأطراف الفاعلة في الفضاء، وهو ما سيؤدي بدوره إلى التوصل لحلول على أساس من حسن النية تسمح بتنفيذ أنشطة الفضاء الخارجي ووصول الجميع إلى الفضاء. ووفقاً لمشروع المدونة، تنفذ الدول المنضمة جملة إجراءات منها تدابير بناء الثقة التالية:

(أ) سعياً إلى تقليص إمكانية وقوع حوادث في الفضاء أو مصادمات بين الأجسام الفضائية أو أي شكل من أشكال التدخل الضار بحقوق الدول الأخرى في الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، تقوم الدول المنضمة بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات وطنية لتقليص المخاطر المذكورة أعلاه إلى أدنى حد، وتتخذ الخطوات المناسبة للغرض نفسه؛

(ب) سعياً إلى الحد من توليد الحطام الفضائي والتخفيف من أثره في الفضاء الخارجي، تنفذ الدول المنضمة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتخفيف من الحطام الفضائي التي أعدتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وأقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٦٢؛

(ج) سعياً إلى تلافي أي حوادث أو مصادمات بين الأجسام الفضائية، تقوم الدول المنضمة على أساس سنوي بتبادل المعلومات عن سياساتها الوطنية المتعلقة بالفضاء. وتلتزم هذه الدول بالإخطار في حينه بالمناورات المقرر إجراؤها؛ والبارامترات المدارية ذات الصلة؛ والمصادمات أو الحوادث؛ وأية أحسام تكون احتمالات عودتها إلى الغلاف الجوي أو تسببها في حدوث تصادم مداري احتمالات كبيرة. وتنشئ الدول أيضاً نقطة اتصال مركزية وقاعدة بيانات إلكترونية؛

(د) إضافة إلى ذلك، تنشئ الدول المؤيدة آلية للتشاور من أجل التوصل إلى حلول مقبولة في حالة وجود ما يدعو إلى الاعتقاد أن أنشطة فضائية معينة تخالف أغراض مشروع المدونة.

١٣ - وسترسي مدونة قواعد السلوك القواعد الأساسية التي ينبغي أن تتقيد بها الدول المرتادة للفضاء في أنشطتها المدنية والعسكرية على السواء؛ غير أن المدونة لا تتضمن أي أحكام تتعلق بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي. فالغرض من المدونة ليس تكرار مبادرات تطرقت بالفعل لهذه المسألة ولا منافستها. ومع ذلك، فإن مشروع المدونة، بوصفه صكاً لكفالة الشفافية وبناء الثقة، يشدد على جملة أمور منها أهمية اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون أن يصبح الفضاء منطقة نزاع، كما يدعو الأمم إلى تسوية أية نزاعات تنشأ بشأن الفضاء الخارجي بالسبل السلمية.

المشاركة في مدونة قواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي

١٤ - ينشد محررو المدونة التوصل قريباً إلى نص مقبول لأكبر عدد من البلدان، مما يتيح الاستفادة من مزايا أمنية فعلية على المدى القصير نسبياً. وتحقيقاً لهذا الغرض،

استهل الاتحاد الأوروبي مشاورات مع البلدان التي تقوم بأنشطة في الفضاء الخارجي أو لها مصالح فيه.

١٥ - ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تنتهي العملية الواردة أعلاه باستكمال وضع مدونة قواعد السلوك التي سيُفتح للدول كافة باب الانضمام إليها على أساس طوعي في مؤتمر يُعقد لهذا الغرض خصيصاً.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩]

تشير وزارة الدفاع الوطني إلى أن لبنان لا يقوم بأي نشاط في الفضاء الخارجي، مع التأكيد على ما يلي:

- ضمان الحفاظ على السلام العالمي في الفضاء ومنع حصول أي سباق تسلح أو حرب نجوم.
- تعزيز التعاون الدولي والتفاهم المتبادل مع مراعاة الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي.
- ضرورة إفادة الأمين العام للأمم المتحدة من قبل الدول الأطراف بأي ظاهرة تكتشفها في الفضاء الخارجي مما يعرض حياة البشر أو صحتهم للخطر.
- وضع التشريعات اللازمة والأنظمة الصارمة والرادعة لعدم استغلال واستخدام الفضاء الخارجي ومنع سباق التسلح.
- ضرورة زيادة الشفافية والتأكيد على أهمية تدابير بناء الثقة كوسيلة تفضي إلى ضمان بلوغ هدف منع التسلح في الفضاء الخارجي وعدم إنشاء قواعد ومنشآت فيه.
- رصد النشاط الفضائي الصاروخي والنووي وذلك لدرء الأخطار الناجمة عنه والذي يهدد السلم والأمن.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

١ - تعتبر المكسيك حماية البنية الأساسية للموجودات الفضائية أمرا ذا أولوية، ولذلك فمن من الضروري تلافي نشوب أية اضطرابات في الفضاء الخارجي. ويعد تعزيز التعاون الدولي، وبخاصة احترام أمن وحماية الموجودات الفضائية، أحد السبل إلى جعل استخدام الفضاء الخارجي مقصورا على الأغراض السلمية. وفي هذا السياق ووفقا لالتزام المكسيك بالحفاظ على الطابع السلمي والعالمي للفضاء الخارجي، يؤيد بلدنا إضفاء المزيد من الشفافية على الأنشطة التي تنفذها مختلف الدول في الفضاء الخارجي، ولا سيما دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢ - وقد شاركت المكسيك مشاركة نشطة في مؤتمرات الفضاء الخمسة للأمريكتين، وهي تساهم في تطبيق الإجراءات الواردة في خطط عمل تلك المؤتمرات. ويعكف بلدنا حاليا على دراسة إمكانية تنظيم مؤتمر الفضاء السادس للأمريكتين حيث أن المكسيك تعتبر المشاركة في هذه المحافل أمرا هاما لأسباب منها أن الجمعية العامة للأمم المتحدة حثت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على مواصلة دراسة السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الإقليمي والأقليمي.

٣ - وعلى الصعيد القانوني، تعمل المكسيك على أن يسهم التطبيق العالمي للأحكام الواردة في معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي في توطيد التعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وتعزيز قدر أكبر من الشفافية والثقة في الأنشطة المتصلة بهذا المجال. ويرى بلدنا أن التطبيق الوطني لمبادئ توجيهية ذات طابع طوعي تهدف إلى التقليل من الحطام الفضائي من شأنه أن يفضي إلى تعزيز التفاهم فيما يتعلق بأنشطة الفضاء، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى توطيد الاستقرار في الفضاء والتقليل من احتمالات نشوب الخلافات والتراعات. وترى المكسيك أنه لا بد للدول التي لم تصدق بعد على المعاهدات المذكورة أو لم تنضم إليها أن تنظر في إمكانية القيام بذلك.

٤ - ومجمل القول إن المكسيك تؤيد استفادة الدول كافة من فوائد الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا الفضائية عن طريق التعاون الدولي، بما في ذلك تدريب الموظفين وزيادة معارفهم ومشاركتهم في مشاريع دولية تنطوي على نقل للتكنولوجيا.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ آذار/مارس ٢٠٠٩]

١ - تقر نيكاراغوا بمصلحة جميع الدول وحققها في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. ولكنها، في ظل الحالة الراهنة للقانون الدولي وفي ضوء الأحداث التي وقعت مؤخرا، ترى أنه من الضروري تعزيز تطبيق الصكوك القائمة بغية تلافي حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يسفر عن عواقب وخيمة تهدد السلام والأمن الدوليين. وكما يرد في الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة هافانا لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في عام ٢٠٠٦، فإنه لا غنى كذلك عن بدء الأعمال الفنية لمؤتمر نزع السلاح المتعلقة بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

٢ - وينبغي العمل على تشجيع الدول الأعضاء التي تقوم بأنشطة علمية وسلمية هامة في الفضاء الخارجي على تقاسم هذه الأنشطة مع غيرها من الدول التي لا تمتلك برامج للفضاء، وذلك من خلال آلية للاستفادة من الأنشطة المذكورة وبرامج الفضاء القائمة أو المنفذة في المستقبل.

٣ - ويُعنى بالمسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي معهد الطيران المدني بنيكاراغوا التابع لوزارة النقل والبنية الأساسية في نيكاراغوا. إن موضع الاهتمام الرئيسي لبلدنا كان ولا يزال الاستفادة من إمكانية الحصول على تكنولوجيا السواتل لاستخدامها في مجالات اتصالات الطيران، والأرصاد الجوية، ونظم المعلومات الجغرافية من قبيل النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS). ويتسنى لنا الاستفادة من هذه النظم عن طريق مؤسسات تتعاون معنا في مجال الطيران مثل شركة أمريكا الوسطى لخدمات الملاحة الجوية (COCESNA) ومنظمة الطيران المدني الدولي، وفي مجال الأرصاد الجوية مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٤ - وإننا حريصون على المشاركة في المحافل الدولية مشاركة نشطة بغية تطوير استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية والتوصل لفهم أفضل لهذا المجال؛ وتميل سياساتنا إلى تطوير هذه الوسائط للأغراض العلمية والسلمية.

٥ - وتشاطر نيكاراغوا المجتمع الدولي شواغله بشأن احتمال وقوع حوادث أو ثغرات أمنية فيما يتعلق بمصادر الطاقة النووية المستخدمة في الفضاء الخارجي والتي يجري تركيبها في المركبات الفضائية، ولا سيما في الحالات التي لا يتسنى فيها استخدام مصادر الطاقة غير

النووية لأسباب تتصل بالمتطلبات المحددة للرحلات الفضائية والقيود المتصلة باستخدام الطاقة الكهربائية وإدارة الأنظمة الحرارية.

٦ - وترى نيكاراغوا ضرورة إيلاء قدر كبير من الاهتمام لهذه المسائل نظرا لوجود مواد نووية مشعة أو قابلة للاشتعال في مصادر الطاقة النووية المستخدمة في الفضاء، وإمكانية تسبب هذه المواد في حوادث قد تضر بالأشخاص والبيئة في المحيط الحيوي للأرض. وإنما نعتقد أن الأمن لا بد أن يكون دوما عنصرا أصيلا في تصميم وتطبيق هذا النوع من أنواع التكنولوجيا. ومن المهم الأخذ في الحسبان أن الأمن، أي حماية الأشخاص والبيئة، ينبغي أن يكون العنصر الأساسي لهذا النوع من البحوث.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

تؤيد دولة قطر ضرورة التزام الشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي، يجعل استخدامه قاصرا على الاستخدامات السلمية التي تفيد البشرية، والابتعاد عن عسكرة الفضاء الخارجي وعدم استخدامه في الأنشطة الحربية والصاروخية، كما نطالب بضرورة إيجاد تعريف موحد للفضاء الخارجي والسعي إلى إدخال اتفاقية (AROS) منع التسلح في الفضاء الخارجي حيز التنفيذ مع ضرورة ضمان حق الدول في البحوث السلمية المتعلقة بالفضاء الخارجي.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٩ آذار/مارس ٢٠٠٩]

١ - تعتبر الجمهورية العربية السورية أن الفضاء الخارجي هو إرث للبشرية جمعاء، ويجب أن يستثمر ويستخدم لأغراض سلمية ولمصلحة جميع الدول.

٢ - تؤكد الجمهورية العربية السورية أن تزايد أهمية الفضاء الخارجي، ولا سيما في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات على المستوى الكوني، توجب التعاون بين جميع الدول، للاستمرار في الاستخدام السلمي لهذا الفضاء بشفافية كاملة. كما تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة ببناء الثقة وتبادل المعلومات بين جميع الدول، ولا سيما تلك التي لديها نشاطات فضائية.

- ٣ - تعتبر الجمهورية العربية السورية أن الدول التي تمتلك قدرات في الفضاء الخارجي تتحمل مسؤولية تأمين الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وعدم عسكرته أو الشروع بسباق تسلح فيه، والحفاظ عليه حالياً من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.
- ٤ - تعبّر الجمهورية العربية السورية عن دعمها لإنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح، بصفته المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، للتفاوض على اتفاقية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وذلك في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن يعالج على قدم المساواة القضايا الجوهرية المدرجة على جدول أعماله.
- ٥ - في هذا الصدد، تعبّر الجمهورية العربية السورية عن دعمها للمبادرة الروسية - الصينية المشتركة حول مشروع معاهدة لحظر سباق وتكديس الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة ضد أهداف في الفضاء الخارجي، والتي قدمت إلى مؤتمر نزع السلاح بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

- ١ - إن أوكرانيا، بوصفها دولة فضائية، معنيةٌ بالمحافظة على الفضاء الخارجي حالياً من الأسلحة والأعمال العسكرية. وإن الفضاء تراث للبشرية جمعاء، فلذلك ينبغي استخدامه للأغراض السلمية. وطالما دعت دولتنا دائماً إلى الحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي، وعارضت نشر أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل فيه.
- ٢ - وجوهر مشكلة الأمن العسكري للفضاء الخارجي هو أن القانون الدولي للفضاء لا ينص إلا على حظر نشر أسلحة الدمار الشامل في المدار حول الأرض، وحظر إجراء التجارب النووية في الجو. أما استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية واستخدام أسلحة أخرى في الفضاء غير أسلحة الدمار الشامل، فليس محظوراً. إلا أن نشر الأسلحة في الفضاء ستكون له عواقب سلبية على الحد من التسلح؛ وبالنسبة للفضاء الخارجي بالذات، سيشكل، في حقيقة الأمر، بداية لبرامج المواجهة العسكرية فيه. وترى أوكرانيا أن الوقت قد حان لحل مسألة الحظر الكامل لنشر واستعمال أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء، الذي يُعد تراثاً مشتركاً للبشرية. ونحن موافقون على أن الوسيلة الأكثر فعالية لحل هذه المسألة هي الإعداد لاتفاق جديد يمكن أن يُحوّل دون حدوث المشاكل الحالية في القانون الدولي للفضاء.

٣ - وتدعم أوكرانيا المبادرة التي تقدم بها الاتحاد الروسي والصين بشأن ضرورة إبرام اتفاق على منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الفضائية.

٤ - وتلتزم أوكرانيا، بوصفها بلدا يملك قدرات كبيرة لتطوير برامجها الفضائية، التزاما راسخا وصارما بمبادئ التشريعات الدولية النازمة للأنشطة الفضائية.

٥ - وتدعم أوكرانيا الموقف القائل بأن تدابير الشفافية وتعزيز الثقة فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية تؤدي إلى توفير الشروط اللازمة لحل المشاكل الدولية، وتحسين العلاقات الدولية وتطويرها على أساس التعاون، ويسرّ تسوية الأوضاع التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث التوتر على الصعيد الدولي. إذ إن تدابير الشفافية وتعزيز الثقة، بحد ذاتها، تخفف مخاطر تكوّن انطباع خاطئ عن الأنشطة العسكرية التي تقوم بها دولة أخرى أو تقييم هذه الأنشطة تقييما خاطئا، وتسهم في منع نشوب مواجهة عسكرية وفي تحقيق مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها، وتعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي.

٦ - وإن أوكرانيا على قناعة بأن التعاون الدولي الواسع النطاق على استكشاف الفضاء يعزز الثقة المتبادلة بين الدول ويساعد على تعزيز التعاون فيما بينها في جميع مجالات الحياة الدولية. وترى أوكرانيا أيضا أن إحدى وسائل بلوغ أهداف من قبيل السعي لإيجاد تدابير محددة بهدف تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة في الأنشطة الفضائية، هي التعاون الدولي على تبادل المعلومات والبيانات. أما فيما يخص قيام دولتنا باتخاذ تدابير الشفافية وتعزيز الثقة فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية، فإن أوكرانيا:

- تقوم سنويا بإطلاع الأمين العام للأمم المتحدة على طبيعة أنشطتها الفضائية، وسير العمل فيها ونتائجها
- تقوم بشكل منهجي بتقديم البيانات عن إطلاق الأجسام الفضائية أو عن الأجسام الفضائية التي انتهى وجودها على المدارات حول الأرض
- تقوم بشكل منتظم بتزويد المجتمع الدولي بالمعلومات عن عدد مركبات الإطلاق التي أُطلقت، وطرزها، وحمولاتها المؤثرة، على الموقع الشبكي الرسمي لوكالة الفضاء الوطنية الأوكرانية
- تُقدم بانتظام إلى الأمانة التنفيذية لمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، إخطارا مسبقا عن عمليات إطلاق مركبات الإطلاق الأوكرانية في إطار

مشروع "الإطلاق البحري" وبيانات سنوية عن سياسات أوكرانيا فيما يتعلق بعمليات إطلاق مركبات الإطلاق والقذائف التسيارية

٧ - وترى أوكرانيا أن على الدول أن تنفذ بشكل صارم أحكام الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها، وهي:

- معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالفضاء (ولا سيما الأخذ في الاعتبار أحكام المادة الرابعة من معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧؛ والمادة الرابعة من اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥)
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٦٣

٨ - وتؤيد أوكرانيا تنفيذ مدونة قواعد السلوك الأوروبية في الفضاء.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تقترح أوكرانيا استخدام المعلومات الواردة في البيانات السنوية التي تعكس سياسات الدول الأعضاء في مدونة لاهاي لقواعد السلوك فيما يتعلق ببرامج إطلاق القذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية، من أجل إعداد تقرير سنوي موحد يُقدم إلى الأمين العام.

١٠ - وتؤيد أوكرانيا وجهة النظر القائلة بأن العمل على وضع تدابير الشفافية وتعزيز الثقة في الأنشطة الفضائية (سواء في إطار مؤتمر نزع السلاح، أو في إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة) يمكن أن يصبح عامل توحيد مهما فيما يتعلق بالفضاء، وكذلك أن يؤدي إلى نتائج عملية ملموسة:

- في تكوين نهج حذر ومسؤول لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخداماته
- في ضمان الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي
- في تعزيز أجواء الثقة والتعاون في الأنشطة الفضائية.